



سياسات التسعير والحماية الاجتماعية في الأردن

د. متري مدانات

وزارة المالية

25- 26 تشرين ثاني 2008

أهمية الطاقة في الاقتصاد الأردني

□ يعتمد الاردن بشكل رئيس على توفير معظم احتياجاته من الطاقة عن طريق الاستيراد، حيث يشكل استيراد الطاقة من نفط وغاز طبيعي، ما نسبته 95% من استهلاك الطاقة في المملكة.

□ وهذا من شأنه ان يضع المملكة في مصاف الدول غير المنتجة للطاقة و التي تعتمد بشكل رئيس على الطاقة المستوردة مقارنة بالدول المجاورة التي تنتج النفط ويتوفر لديها احتياطات كبيرة منه.

□ خلال السنوات السابقة، عانى الاقتصاد الاردني من الارتفاع المتواصل في أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية التي انعكست سلبا على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

الآثار السلبية لارتفاع اسعار الطاقة

على الرغم من الإنجازات الهامة التي استطاعت المملكة تنفيذها خلال هذا العام في مجال الاستقرار المالي والنقدي، إلا أن استمرار ارتفاع اسعار النفط العالمية رتب انعكاسات وآثار سلبية وتحديات على الاقتصاد الاردني تتمثل في:

1. ارتفاع معدلات التضخم
2. ارتفاع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات
3. ارتفاع عجز الموازنة العامة بسبب سياسة الدعم المتبعة
4. الحد من تنافسية القطاعات الانتاجية في السوق المحلي والأسواق الدولية



مقارنة استهلاك النفط في دول مختارة

- يوضح الجدول أدناه أن الاردن يأتي في طليعة الدول المستهلكة للنفط بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة.
- يظهر الجدول أن معدل الاستهلاك السنوي للفرد من النفط في الاردن يبلغ نحو 6.4 برميل، وهو معدل يزيد عن مثيله في كل من مصر وسوريا وتونس، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على ضرورة ترشيد المواطنين للاستهلاك من الطاقة بسبب العبء الكبير الذي يشكله ذلك على الاقتصاد الوطني.

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	برميل سنويا لكل فرد
لبنان	4.0	9.74
مصر	81.7	2.84
سوريا	19.7	4.23
تونس	10.4	3.16
الاردن	6.2	6.42

حجم فاتورة المستوردات النفطية في عام 2007

- يبلغ حجم استهلاك المملكة من النفط الخام والمشتقات النفطية ما يعادل 33 مليون برميل نـفـط خام سنوياً.
- بلغ متوسط سعر النفط الخام في عام 2007 حوالي 70 دولار للبرميل.
- وفي ضوء ذلك بلغت قيمة المستوردات النفطية في عام 2007 حوالي 2.4 مليار دولار أو ما يعادل 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- شكّلت فاتورة المستوردات النفطية 18% من إجمالي المستوردات السلعية لعام 2007.

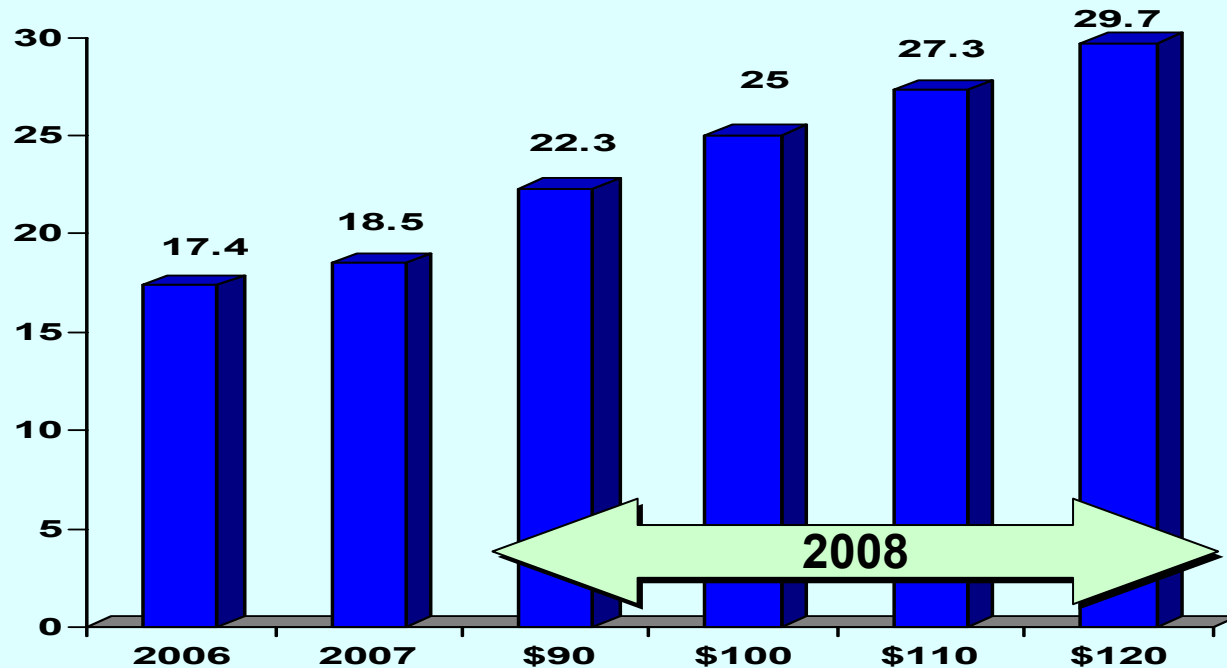
حجم فاتورة المستوردات النفطية في عام 2008

- بلغت اسعار النفط العالمية في عام 2008 مستويات قياسية وصلت في حدها الاعلى الى حوالي 147 دولار للبرميل.
- بلغ متوسط سعر النفط المستورد خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام حوالي 113 دولار للبرميل.
- في حال ثبات اسعار النفط عند المعدل المشار اليه أعلاه خلال عام 2008 كاملا، فان معدل الزيادة في اسعار النفط في عام 2008 تبلغ 61% عن مستواها في عام 2007.

تطور حجم فاتورة مستوردات المملكة من النفط

الرسم البياني التالي يبين تطور نسبة المستوردات النفطية للناجم المحلي منذ عام 2006 وعند سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط في عام 2008.

حيث يشير هذا الرسم الى ارتفاع هذه النسبة من 17.4% في عام 2006 الى نحو 28% في عام 2008.



آلية التسعير والدعم الحكومي السابقة

- اسعار الطاقة يتم اقرارها من قبل الحكومة ولا تحدد حسب الية السوق.
- الدعم موجه للسلعة وليس للمواطن (شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود).
- أفقر 20% من المجتمع الاردني يحصلون فقط على ما نسبته 8.9% من اجمالي الدعم.
- أغنى 20% من المجتمع الاردني يحصلون على 42% من اجمالي الدعم.
- في حال تم الابقاء على الدعم وبافتراض بلوغ متوسط سعر برميل النفط 100 دولار، يقدر الدعم الحكومي للمحروقات في عام 2008 بحوالي 950 مليون دينار (7.6% من الناتج).

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حول سياسات التسعير والحماية الاجتماعية

□ في عام 2005 تم تبني برنامج واضح يستند الى خطة زمنية محددة للتخلص من سياسة التسعير المتبعة ودعم السلع في الموازنة والاستعاضة عنها بالدعم المباشر الذي يستهدف الفئات المستحقة من المواطنين.

□ وتبعاً لذلك، تم رفع أسعار المحروقات مرتين في عام 2005 ومرة واحدة في عام 2006 واتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى حماية الشرائح المستحقة من أثر قرارات رفع أسعار المحروقات من خلال تبني شبكة أمان اجتماعي.

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حول سياسات التسعير والحماية الاجتماعية

□ لقد تم إعداد موازنة عام 2008 بحيث تأخذ بعين الاعتبار تحرير أسعار المحروقات والأعلاف بشكل كامل اعتباراً من مطلع عام 2008.

□ وقد جاء تحرير أسعار المشتقات النفطية للمحافظة على الاستقرار المالي في المملكة، فلو لم يتم ذلك لوصل حجم الدعم في عام 2008 إلى أكثر من 2 مليار دينار في ضوء الاسعار العالمية السائدة للنفط ولوصل عجز الموازنة إلى حوالي 18% من الناتج. وهذا من شأنه ان يرتب اثار سلبية كبيرة على الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي في المملكة.

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حول سياسات التسعير والحماية الاجتماعية

□ في عام 2008 تم تنفيذ إجراءات وتدابير لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وبكلفة تجاوزت 390 مليون دينار تمثلت في زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ومنتفعي صندوق المعونة الوطنية وتقديم دعم مباشر للقطاع الخاص والاستمرار بدعم أسعار الخبز وعدم رفع أسعار الكهرباء على صغار المستهلكين.

□ بالإضافة إلى ذلك نفذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحد من تآكل القوة الشرائية لدخول المواطنين في ظل ارتفاع معدلات التضخم، حيث تم إعفاء العديد من السلع الأساسية والسلع المرشدة للطاقة ومدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي من الرسوم الجمركية والضرائب.

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حول سياسات التسعير والحماية الاجتماعية

- نظرا للارتفاع الكبير في نمو الطلب على الطاقة وارتفاع
تكلفة فاتورة الطاقة المستوردة، تم التركيز على تنفيذ عدة
محاوَر وبرامج هامة ضمن استراتيجية قطاع الطاقة، منها:
- التوجه نحو استحداث بدائل جديدة للطاقة وتقليل الاعتماد
على النفط كبديل وحيد للطاقة لتفادي الارتفاعات المستمرة
في أسعار النفط العالمية مستقبلا والحد من تأثيراتها السلبية
على الاقتصاد الوطني.
- التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة وتفعيل برامج كفاءة
الطاقة.

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حول سياسات التسعير والحماية الاجتماعية

- ادخال الصخر الزيتي كبديل لتوليد الكهرباء.
- انشاء هيئة الطاقة النووية وإدخال الطاقة النووية كبديل لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.
- الاعتماد على مصادر بديلة للطاقة تتمثل بالاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

شكرا،،،

والسلام عليكم ورحمة الله،،،